وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ميسان

كلية الادارة والاقتصاد

# دور التمويل المصرفي في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)

إعداد الطالبين

مصطفى عادل شهاب

مصطفى سلطان غانم

بإشراف

الأستاذ: م.م. ابراهيم احمد عبد

1445هـ

2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم

**( الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ )**

*صدق الله العلي العظيم*

(سورة هود : الآية 1)

# الإهداء

**إلى.. من سهرت الليالي ...أحتضنتي و لم تبخل علي أمي الغالية.**

**الى...من وقف إلى جنبي و تعب من أجل سعادتي أبي العزيز .**

**الى ...من شجعوني محبة ووفاء أخوتي الأعزاء**

**إلى ... أساتذتي الكرام**

**اهدي لهم هذا الجهد المتواضع ، سائل المولى العلي القدير أن ينفع به ، أنه سميع مجيب**

# شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنام أبي القاسم محمد وآل بيته الطاهرين .

بعد أن انجرت بحثي هذا ولما كان للمرء أن يذكر لكل ذي فضل فضله ، فأني أتوجه بكل معاني الشكر والامتنان للأستاذ الفاضل **ابراهيم احمد عبد** ، الذي كان له فضل كبير في انجاز هذا البحث إذ هيأ لي الفرص الكافية لأنهل من فيض علمه الغزير وعطائه الفكري الكبير ، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذتي الكرام إذ كنت ولازلت ولي الشرف أني كنت في يوم من الأيام طالب عندهم .

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

(  )

الذي تقدم به الباحث:

قد جرى تحت أشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

**إقرار المشرف**

**اسم المشرف:-**

**الدرجة العلمية:-**

**2024/  /**

**بناء على توجيه المشرف أرشح هذا البحث للمناقشة**

**أ.م حيدر صباح طعمة**

**رئيس قسم الاقتصاد**

## المقدمة

أن للقطاع المصرفي أثراً بارزاً في تحفيز النمو الاقتصادي ، بتوجيه الأموال نحو القنوات المحفزة للنمو الاقتصادي، إلا أن هذا الأمر لا يعد قانوناً اقتصادياً ثابتاً، ينطبق على الاقتصادات جميعها ، إذ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن كثيراً من النظم الاقتصادية كان للقطاع المصرفي أثر الأكبر في انهيارها، والشواهد كثيرة ، ولعل أزمة الرهن العقاري 2007التي شهدها الاقتصاد الامريكي مثال تاريخي، يعود لتوسع بنوك الرهن العقاري في منح الائتمان النقدي من دون تغطية المخاطر بل تجاوزها الحد الأدنى للسيولة، وعلى الجهة المقابلة شهدت دولاً عدة تحقيق معدلات نمو مرتفعة بل أن القطاع المصرفي فيها مثل نقطة تحول من دول تعد أقل تطوراً إلى دول متقدمة !!

يعد القطاع المصرفي العراقي الحكومي واحداً من القطاعات الرئيسة التي كان لها أثر حيوي في تمويل عجز الموازنة العامة في العراق سابقاً، قد مر في العديد من الحروب العراقية الايرانية مرور بحرب الخليج ، سيما عام 2003ولا تزال مستمرة لغاية اليوم.لذا تطلبت الحاجة إلى اعادة هيكلة القطاع المصرفي كله ، وقد خطت المصارف العراقية خطوات كبرى في تحسين سياساتها الائتمانية ، بما يتناسب مع المعطيات الجديدة ، ومحاولة تفعيل النظام المصرفي لضمان تحقيق الاستقرار النقدي وتشجيع الادخار والاستثمار واصلاح الهياكل المالية والنقدية المختلفة بغية تأهيل الجهاز المالي والمصرفي للقيام بدوره في دعم مشاريع الاستثمار كمحفز للنمو الاقتصادي.

## منهجية البحث

### أولاً :أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الدور الرئيس للتمويل المصرفي الحكومي في تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق ما يوفره من تمويل للقطاعات الاقتصادية ، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية، لذا يشكل التمويل المصرفي الحكومي الآلة المحركة للنمو الاقتصادي، وانعكاسه على الاقتصاد المحلي.

### ثانياً : مشكلة البحث

شهدت القطاعات الاقتصادية في العراق كافة معضلة اساسية تمثلت في كيفية الحصول على التمويل اللازم لاسيما بعد تغيير النظام السياسي، اذ سعت الحكومة الى تحفيز القطاع المصرفي لدعم تلك القطاعات، وبالتالي الوصول الى النمو الاقتصادي، وبالرغم من ذلك لم يتوصل الجهاز المصرفي الى اهدافه المنشودة وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في هل ان التمويل المصرفي الحكومي استطاع رفد متغيرات النمو الاقتصادي في العراق في ظل القروض الضخمة التي منحتها المصارف الحكومية خلال مدة البحث؟

ثالثاً : فرضية البحث
يقوم البحث على فرضية مفادها ان التمويل المصرفي الحكومي في شكله الحالي له دور ايجابيا على متغيرات النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث.(

رابعاً :هدف البحث
يهدف البحث الى تسليط الضوء على اصلاحات الجهاز المصرفي الحكومي بعد تغيير النظام الساسي في العراق وتحليل مسارات التمويل ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث ٠

خامساً : عينة البحث
شملت عينة البحث المصارف الحكومية السبعة الرئيسة في العراق (مصرف الرافدين ، و الرشيد ، وبنك التجارة العراقي ، ومصرف النهرين الإسلامي ، والمصارف الثلاث المتخصصة
وهي المصرف الزراعي ، والمصرف الصناعي ، والمصرف العقاري . (

**المبحث الاول**

اولاً :مفهوم التمويل المصرفي

يقصد بالتمويل المصرفي بانه ]الثقة التي يمنحها البنك المركزي لشخص ما )طبيعي او معنوي (بانه يمنح مبلغ من النقود او يكلفه بهذا المبلغ لوقت محدد يتم الاتفاق عليه من قبل الطرفين حيث يقوم في نهاية الفترة المحددة المقترض بالوفاء بالالتزامات التي في ذمته ليحصل البنك على عائد معين من الشخص المقترض يتمثل في الفوائد والمصاريف والعمولات . ( Salahaddin, 2003:p25 )
كما ويعرف التمويل أيضاً بأنه عملية البحث عن الطرق الملائمة للحصول على الأموال وتقييم واختيار تلك الطرق للحصول على افضل مزيج يناسب نوعية وكمية التزامات واحتياجات المنشأة المالية )الحاج . ( 2002:p22,
كذلك يعرف بأنه احد المجالات للمعرفة وهوة يتكون من مجموعة من النظريات التي تتعلق بالحصول على الاموال من مصادر مختلفة واستخدامها بأفضل شكل من قبل الحكومات والأفراد ومنشآت الاعمال . ( Yusef ,2018 p:210 )
اما ( 2012:4,Gitman & Zutter )يعرفان التمويل )هو علم وفن أدارة الاموال(

ثانياً : اشكال التمويل المصرفي

يأخذ التمويل المصرفي عدة اشكال مختلفة ومنها
أ _حسب المدة :ويقسم الى
-1التمويل قصير الاجل
-2التمويل متوسط الاجل
-3التمويل طويل الاجل
ب _حسب طبيعة التمويل ويقسم الى
-1تمويل نشاط الاستغلال

-2تمويل نشاط الاستثمار
ج -وهنالك اشكال اخرى من التمويل هي الاكثر تداولاً ومنها تلك التي تمنح الى المؤسسات المتوسطة والصغيرة فقط

ثالثاً : اهمية التمويل المصرفي

يكون التمويل مهماً جداً بالنسبه لجميع المنشآت والمؤسسات لانه هنالك حاجه اقتصاديه الى السلع والخدمات الضرورية لحاجة الناس في حياتهم اليوميه ويكون لرأس المال في دوراً رئيساً لاتباع الحاجات وتنوعها في المجتمعات
وكذالك يزداد الاهتمام بالتمويل الى اعتباره علم مستقل بحد ذاته بعد تزايد الاهتمام بجانب التحليل المالي ودراسات التخطيط المالي وظهور البرمجه الخطيه ودراسات التدفقات النقدية.
وتمتد اهمية التمويل المصرفي من اعتباره وسيله للحصول على الاحتياجات المالية الى النظام المالي ككل فاصبحت مكونات التمويل المصرفي كثيره ومتعدده وضمت التنظيم والتخطيط المالي والاستثمارات طويلة الأمد والسيوله النقدية.

رابعاً : مصادر التمويل في المصارف :
اصبحت جميع دول العالم تهتم في الاونه الاخيره بالتمويل المصرفي وقامت تلك الدول بالعديد من الإصلاحات من الجانب الذي يخدم مصلحة المؤسسات والبنوك معاً وكذلك اتجهت الى انشاء مجموعة صناديق تعمل على دعم تمويل المؤسسات المتوسطه والصغيره ومثال ذلك صندوق ضمان القروض _صندوق ضمان قروض الاستثمارات وصندوق تأهيل المؤسسات المتوسطه والصغيره

خامساً : معايير منح التمويل المصرفي

لمنح التمويل المصرفي عدت معايير خاصه ومن هذه المعايير
_1القدرة
يقصد بالقدرة هي قدرة الزبون على تحقيق الدخل وبالتالي يكون بامكانه سداد ذلك القرض وضرورة الالتزام في سداد الفوائد والمصروفات والعمولات كما ويعد معيار القدرة احد المعايير المؤثره على حجم المخاطرة التي تتعرض لها المصارف عند منح الائتمان( peppers,2002: p 533 ) .

_ 2الشخصية
انها تعد الركيزة الأساسيه )شخصية العميل (والركيزة الاولى للقرار الائتماني كما وانها ايضاً الاكثر تأثير في المخاطره التي تواجه المصارف وان الهدف الذي يُسعى له عند اجراء عمليه التحليل الائتماني هوة

معرفة وتحديد شخصية العميل بدقة اي كلما كان العميل ذا شخصية نزيهة وامينة وذا سمعة قوية وطيبه وذا التزام بتعهداته كافة ويحرص على الايفاء بالتزاماته وان يكون ذا قدرة على اقناع المصرف على منحه الائتمان المناسب والمطلوب والحصول على دعم المصرف له .

_3الضمان

يمكن تعريف الضمان بانه مجموعة من الاصول المالية التي يقدمها العميل للمصرف وتكون تحت تصرفه ضماناً ليستطيع منح العميل القرض وكما انه لا يمكن للعميل التصرف في هذه الاصول لانها تكون مرهونة وذلك لانه يكون من حق المصرف لغاية سداد العميل للقرض .

_4الظروف المحيطة

هي الظروف الخاصة والعامة بالعميل والنشاط التجاري ويقصد بالظروف العامه هي المناخ الاقتصادي العام ويقصد بالاطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في اطاره وسيماً بما يتصل بالتشريعات الخاصه بتنظيم انشطة التجاره الخارجية )تصدير و استيراد (اذ تقوم هذه الظروف العامه بالتأثير على عدت انواع مختلفة من قطاعات النشاط الاقتصادي وكذالك التشريعات النقديه والكمركيه بينما الظروف الخاصه هي الظروف التي يمارسها العميل ومثال ذلك الحصه السوقيه من منتجات المشروع او المنافسة من خلال الخدمات التي يقدمها ودورة حياة المنتج او ما يقدمه العميل من خدمات ويقصد بدورة حياة المنتج اي تحديد هل هو في مرحلة الولادة او مرحلة التقديم او مرحلة النمو.( Jessup,2000:p468 ).

_5رأس المال

يعد راس مال العميل احد اهم الاسس مؤلمه لقرر الائتماني وعنصر اساسي يساعد على تقليل المخاطر الائتمانية وقدر حقوق ملكية على تغطية القرض الممنوح له فهو الضمان الاضافي في حال فشل العميل في القيام بتسديد وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني الى ان قدرة العميل على سداد التزاماته عامة وبوقت المحدد تعتمد في الجزء الاكبر منها على قيمة راس المال الذي يملكه اذا كل ما كان راس المال كبيرا تنخفض المخاطر الائتمانية والعكس بالعكس في ذلك راس مال العميل يعد بمثابة قوة المالية ويرتبط هذا عنصر بمصادر التمويل الذاتية او الداخلية المنشاة اذ انه لا بد ان يكون هنالك تناسب ما بين مصادر التمويل العميل المقترح الذاتية وايضا بين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي )
الزبيدي( 148 :2002,

**سادساً : نظريات المصارف التجارية**

لتفسير عمل المصارف التجارية هنالك الكثير من النظريات ومن اهمها

_1نظرية القروض التجاريه

وفق هذه النظرية تتعامل المصارف التجارية بالقروض قصيرة الاجل وذلك يتضمن السيوله لدى المصارف

لذا يجب على المصارف ان تدرك اهمية وفهم السيوله فان التمويل الممنوح لمده قصيرة يكون لتمويل راس المال العامل اذ تسترد المصارف اموالها المقترضة بعد الانتهاء من دوراتها التجاريه بنجاح على وفق وعلى وفق هذه النظريه فإن المصارف لا ينبغي عليها ان تقوم بالاقراض لغرض شراء العقارات او سلع الاستهلاك او للاستثمار في السندات والاسهم نظراً لطول المده المتوقعه للاسترداد لهذه الاستثمارات إذ تكون هذه النظريه مناسبه للمتداولين الذين يحتاجون الى تمويل معاملاتهم التجاريه المحدده ولمدة قصيرة .

( Alshatti,2015 :p64 )

_2نظرية الدخل المتوقع

وفق هذه النظريه بدأت المصارف في النظر الى محفظة قروضها مصدراً للسيولة اذ شجعت هذه النظريه على التعامل مع القروض طويلة الاجل كمصدر محتمل للسيولة لذا على المصارف ان تذهب بقروضها الى مجالات ذات دخل مرتفع ومتوقع نجاحها ومن هنا ترو هذا النظريه ان المصارف تستطيع ان تدخل في مجال إقراض طويل الاجل وتمنح لرجال الاعمال والمشاريع الاستثمارية والقروض العقارية وليس على المصارف ان تتخصص في منح الائتمان القصير الأجل وعادة تسدد هذه القروض من المقترض في مجموعة من الاقساط ويجب على المصارف ان تركز بشكل كبير على نوعية المقترض ,Elsharif ).
2016 : p 3 )

_3نظرية القدرة على تحويل السيولة

في هذه النظريه ينصب التركيز على ان المصارف التجاريه تنعم بالاستقرار إذا استطاعت ان تحافظ على ادارة سيولتها بما يعرف بالتحويل ما لديها من احتياطي ثانوي في شكل اوراق مالية قصيرة الأجل ووفقاً لهذه النظرية يمكن للمصارف الحفاظ على سيولتها اذا كانت لديها اصول قابلة للتسويق في أزمة السيولة وتحويل الاصول بسهولة إلى نقد ، هكذا تزعم هذه النظرية ان قابلية التحول او التسويق أساس لضمان الإدارة الجيدة للسيولة( Hillary, 2017:p4-5 ).

_4نظرية إدارة المطلوبات

تشير هذه النظرية الى أن المصارف التجارية تعتمد على الميزانية العمومية المتكونه من أصولها من حيث الهيكل والحجم وعلى اصولها المتوفرة لديها ، تركز هذه النظرية على أن القطاع المصرفي عليه أن يدرك أن هناك ظروفاً غير متوقعة لذا يجب أن لا يعتمد على الطرق التقليدية والقديمة في توفير السيولة بالاحتفاظ بالأصول السائله القصيرة الأجل وعليه ان المصارف تستطيع تلبية احتياجاتها من السيولة عن طريق الاقتراض في اسواق رأس المال وفقاً لهذه النظرية وأن المساهمة الاساسية للنظرية في كلا جانبي الميزانية العمومية للمصرف ( Aqeel & Ibrahim ,2017:p1463 ).

<u>العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي</u>

أولاً :مفهوم النمو الاقتصادي :

قبل البدء لا بد بأن نشير الى ان مفهوم النمو الاقتصادي يختلف على مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث المعنى والتأثير في اقتصاديات اي بلد فأن النمو الاقتصادي "هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة معدلات الانتاج على ان يقترن مع ذلك زيادة في الدخل القومي الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة تتحقق عبر الزمن المحدد بحيث تكون هذه الزيادة بمعدل اكبر من معدل نمو السكان بحيث يكون ذاك النمو نمو إيجابي مع ضرورة مصاحبة هذا النمو توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من النضوب وكذلك الحفاظ على البيئة ومصادرها بما يتناسب مع مفهوم الزيادة في معدل النمو الاقتصادي "وهنا لا بد من الاشارة بأختصار الى ان مفهوم التنمية الاقتصادية "هي ذات مفهوم اكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي لانها تدل احداث تغيرات كليه ونوعيه في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع ) "فائق ( p307 : 2017,

ثانياً: نظريات النمو الاقتصادي
هنالك الكثير من تلك النظريات التي حاولت تفسير مفهوم النمو الاقتصادي وذلك حسب المنظور الفكري للمدارس الاقتصادية وهي كالتالي

_1النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية
في هذه النظرية اعتقد الكلاسيك بأن التقدم التكنولوجي وعملية تكوين رأس المال هي القوة الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي اذ ان الحصول على ارباح يمثل الحافز الاساسي للتوزيع والزيادة في العملية الإنتاجية وهذا بدوره يؤدي الى النمو ، وهنالك عوامل كثيرة تؤثر على هذه الارباح ومنها التقدم في فن الانتاج الذي بدوره يؤدي الى خفض نفقات الانتاج مما يتيح أمكانية للمنتج انتاج سلع جديدة مما يزيد من الارباح وبالتالي زيادة معدلات الادخار وكذلك زيادة تكوين رأس المال مما يؤدي في النهاية الى ارتفاع حجم الناتج الكلي ( 1 ).
1فليح حسن خلف ،التنمية والتخطيط الاقتصادي،عالم الكتب الحديثة،اربد،الاردن،2006،ص122
_ 2النمو الاقتصادي ونظرية شومبيتر
يعتبر الاقتصادي )شومبيتر (احد ابرز الاقتصاديين في حقل النمو الاقتصادي والذي اعتمد في تحليل دالة الانتاج على نفس الافكار اتي اعتمدها الكلاسيكيون حيث قسم الاستثمار الى نوعين الاول الاستثمار التابع اي الناتج من المبيعات والأرباح والاستثمارات التلقائية والذي يعتمد على التطور التكنولوجي اي ربطه بالابتكار والتجديد والذي يؤدي دوراً أساسياً في تحليل النمو الاقتصادي .وكذالك اهتم بعامل الاختراع وغيره من العوامل الاخرى التي تساعد في رفع الطاقة الإنتاجية لعوامل الانتاج وايضا زيادة الناتج وكذلك اهتم ايضا بالمنظم الذي يكون بدوره المسؤول على الابتكار والإبداع اللذان يتولد عنهما انتاج سلع جديدة تكون بديلة عن التقليدية والقديمة واستخدام طرق حديثة ومبتكرة في الانتاج .

( 1 )كما واهتم ايضا بالاستثمار والادخار ولكن هنا اختلف عن الكلاسيك الدين قالوا بأن قرار الاستثمار والادخار يتم عن طريق طبقة الرأسماليين وبالتالي ان مصدر الاستثمار هو الادخار والذي يأتي من الارباح فقط بينما يعرف )شومبيتر (الادخار على انه مقدار الاستهلاك المستقبلي وان الطبقة العاملة تقوم بالادخار حالها حال الطبقة الرأسمالية .

1يحيى غني النجار 1991ص164

_3النمو الاقتصادي والنظرية النيوكلاسيكية

وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية يمكن ان يتحقق النمر الاقتصادي من خلال مكونات الانتاج المتمثلة التكنلوجيا ورأس المال والعمل وان حرية السوق يمكنها ان توجه هذه العناصر الى الاستخدام الامثل دون تدخل الحكومة ومن اهم الافكار التي جاءت بها هي ان النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتوافقة وذات تاثير إيجابي متبادل اذ ان نمو قطاع معين سيؤدي الى دفع القطاعات الاخرى للنمو ايضاً كما وأن النمو الناتج الوطني يؤدي الى نمو فئات الدخل المختلفة من الاجور والارباح .

حيث يعتمد النمو الاقتصادي على مقدار عناصر الانتاج المتاحة في المجتمع )الارض ، العمل ،رأس المال، التنظيم (

بالنسبة لعنصر العمل فقد قامت هذه النظرية على ربط التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة بأهمية التناسب بين الزيادة في عدد السكان او في القوة العاملة وحجم الموارد الطبيعية المتاحة

اما بالنسبة لعنصر التنظيم فيعتبر انصار هذه النظرية بأن المنظم يقوم بتغير التطور التكنولوجي بسكل يزيل الجمود في عملية التطور وهوة قادر على التجديد والابتكار

وبالنسبة لعنصر رأس المال فقد عد النيو كلاسيك عملية النمو نتيجة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال وتؤدي الى تخفيض سعر الفائدة فتزداد الاستثمارات ومن ثم زيادة الانتاج الذي يحقق النمو الاقتصادي

_4النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية

حيث قام الكينزيون بتركيز اهتمامهم بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الكلي الفعال الذي يكون مسؤولا عن تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة فقد ركز الاقتصادي )كينز (على الربط بين معدل النمو الاقتصادي واحمالي الناتج المحلي عندها يكون الطلب الفعال هوة العامل الموجه للاستثمار والتشغيل والإنتاج ( 1 )

1هوشيار معروف تحليل الاقتصاد الكلي ط 1ص381

كما ان النظرية الكينزية اهتمت باقتصاديات الدول المتقدمة اكثر من الدول النامية حيث اكد على ان الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل الكامل فكلما ارتفع مستوى التشغيل ارتفع معه حجم الدخل الكلي وكذلك اهتم بدالة الاستمار الخاص واوضح بأن حدوث اي نقص في تلك الدالة لا بد وان يسد عن طريق الاستثمار العام الحكومي اي انه اي نقص في الطلب الفعال الناتج عن نقص الاستثمار يؤدي الى حدوث فجوة انكماشية ويتم معالجتها عن طريق الاستثمار العام الحكومي لكي يبقى المجتمع محافظ على مستوى النمو الاقتصادي الذي يتحقق عند العمالة الكاملة

كما واكد كينز ايضا على ضرورة توزيع الدخل لصالح اصحاب الدخل المحدود لان اصحاب الدخول المحدودة يكون ميلهم الحدي للاستهلاك اكبر من اصحاب الدخول المرتفعة وبذلك فأن زيادة دخول الفقراء يؤدي الى زيادة حجم الاستهلاك الكلي ومن ثم زيادة حجم الطلب الفعال ( 1 )

1فايز ابراهيم الحبيب،نظريات التنمية والنمو الاقتصادي مطابع جامعة الملك سعود ،المملكة العربية

السعودية، ط 1، 1985،ص 66
_5نموذج هارود-دومار للنمو الاقتصادي
حيث تم تطوير هذا النموذج في الأربعينات من قبل الاقتصاديين البريطاني )روي هارود (والامريكي ) أيفري دومار (حيث ركز هذا النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد وبين اهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقاتها بالنمو ، وفسر هذا النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرأس المال بأجمالي الناتج القومي حيث بين النموذج إن تحقيق عملية النمو يتطلب زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار السريع لتسريع عملية النمو، واساس النمو هو رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات والذي يعتبر المحدد الرئيسي لعملية النمو الذي يعتمد على مدخرات الشركات والأفراد التي يقومون باستثمارها اما بالنسبة لرأس المال الى الناتج فأنه مقياس لانتاجية رأس المال او الاستثمار ( 1 )
1عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ،الرياض ، جامعة الملك عبد العزيز،2009، ص 41-42

ثالثاً : العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي

يعد التمويل من أهم الأدوات الأقتصادية التي من خلالها تلعب المصارف دورها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساهم التمويل المصرفي بشكل كبير في تنمية وتطوير اقتصادات العديد من الدول، وذلك من خلال المساهمة في تمويل الكثير من المؤسسات والشركات في بيئة الأعمال وتوسيع نشاطاتها، وتعزيز نموها، وإعانتها على النهوض بالتنمية الاقتصادية
ومثال ذلك في العراق واجه الاقتصاد العراقي تحديات جمه في القود الماضية واثرت عليه بشكل سلبي وبالخص خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم نتيجة العقوبات الدولية عام 1995التي ادت الى قصم ظهر الاقتصاد العراقي وتراجعت على اثر هذه العقوبات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، لذا اتخذت اولى خطوات الاصلاح في تحقيق معدلات نمو عاليه لسد الطلب المحلي المتزايد بعد عام 2003من خلال الزيادة او التوسع في الانفاق العام ومنح الائتمانات طويلة الاجل.

رابعاً : العلاقة بين التمويل المصرفي والاستثمار
يعد الاستثمار الركيزة الأساسية من ركائز النمو الاقتصادي والمحرك الاساسي والديناميكي والحيوي لعجلة الاقتصاد والتنمية وهوة احد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية والمحفز للأنشطة الإنتاجية وهوة وهوة وحده القادر على تحريك عملية النمو الاقتصادي وتحيق اهداف البلد وطموحاته الاقتصادية والاجتماعية

## المبحث الثاني

تطور القطاع المصرفي ودور التنموي للمصارف الحكومية في العراق
غالبا ما يكون للجهاز المصرفي دور مهم في عمليات التطور الاقتصادي لأية دولة من الدول ، بما فيها العراق وللتعرف على هذا الدور لابد من التعريف به والإحاطة بمراحل التطور له في العراق كافة، فضلاً عن توضيح نشأة المصارف الحكومية وتحليل

أولاً :نشأه القطاع المصرفي في العراق
كانت الدولة العربية الإسلامية لا تعرف شيئاً عن المصارف وعملها سوى ما كان يسمى عندها ببيت المال الذي كان موجوداً في مراكز الدولة العربية والاسلامية بعد اتساعها ، وبعد الحرب العالمية الأولى ، وقع العراق تحت الانتداب البريطاني ومنها تأسست تلك المصارف إذ ساعدت الاوضاع آنذاك إنشاء المصارف نتيجة لظهور الحركة التجارية في السوق العراقية وعليه ستوضح
المرحلة الأولى : (1890-1934)كانت البدايات الأولى للنشاط المصرفي في العراق تميزت هذه المرحلة بسيطرة فروع المصارف الأجنبية على النشاط المصرفي إذ تأسس المصرف العثماني عام 1892في بغداد برأسمال قدره 100جنية استرليني ثم ارتفعت ليصبح (10)ملايين جنيهاً استرلينياً وسيولته المحلية من العملة العراقية ما يقارب ( 60 )ألف ديناراً عراقياً ثم افتتح له فرعان آخران الأول في البصرة و الآخر في الموصل نتيجة النشاط التجاري المتزايد في هاتين المدينتين، ثم أخذت المصارف الأجنبية الأخرى بفتح فروع لها ,فقد فتح مصرف الشاهين الايراني فرعاً له في بغداد ثم فرع آخر في البصرة، وجاء بعده Eastern Bankوفتح أول فرع له في بغداد لقد احتكرت هذه المصارف وفروعها في المدن العراقية الرئيسة وركزت عمليات الصيرفة الحديثة لهذه المصارف مثل بيع الأوراق التجارية ومنح الائتمان والمالية وفتح
الاعتمادات للتجار وبيع وشراء العملات الأجنبية ولما كانت رؤوس أموال هذه المصارف أجنبية فقد استهدفت بالدرجة الأولى مراعاة مصالح بلدانها التجارية )جاسم (132) 2007، تميزت هذه المرحلة بتركز فروع المصارف الأجنبية في المدن الرئيسة مع التركيز على منح الائتمان قصير الأمد للقطاع التجاري بهدف تحقيق أعلى الأرباح وتشجيع الاستيراد من بريطانيا الأمر انعكس على ضعف التمويل الممنوح للقطاعين الزراعي والصناعي و شهدت هذه طلة صدور قانون العملة العراقية المرقم 44لعام 1931الذي تحقق بموجبه إنشاء لجنة
حلة ومقرها في لندن) .الشماع ، (85 :1979
المرحلة الثانية :(1963_1935 )تمثلت في نشأة الصيرفة الوطنية تميزت بأنها ذات طابع متخصص بسبب عزوف المصارف الأجنبية في العراق عن تقديم التمويل اللازم للقطاعين الصناعي والزراعي، لذا لجأت الحكومة إلى إنشاء أول مصرف وطني وهو المصرف الزراعي الصناعي عام 1935وفيما بعد شطر على مصرفين هما المصرف الصناعي و المصرف الزراعي )جبار (4:2015)وقد أجيز العمل بالمصرف بموجب قانون مراقبة المصارف رقم 61العام 1938إلا أن فاعلية هذا القانون بقيت محدودة في ظل هيمنة المصارف الأجنبية التي مارست أنشطتها انطلاقاً من مصالحها الخاصة وخدمة للمصالح الاقتصادية والسياسية الأجنبية و يمكن القول إن أنشطة ومهمات المصارف الوطنية وصيغ إدارتها بقيت متأخرة نتيجة هيمنة المصارف الأجنبية ، ولم تستطع أن تحقق نوعية في العمل المصرفي في العراق ، وفيما بعد أسس أول مصرف تجاري وطني ممول برأس مال وطني وبإدارة وطنية لوزارة المالية ألا وهو مصرف الرافدين وهو علامة مميزة لمصرف وطني عراقي ويمكن القول إن بدء مصرف الرافدين مصرفاً تجارياً كان بتاريخ 1941 195، وكان بداية التحرك نحو تطوير التشريعات المصرفية 2009 )(21)والمالية . (
المرحلة الثالثة (1964-1988)شهدت خلالها تغيراً هيكلياً وتنظيمياً في العمل المصرفي في العراق وتميزت بسيطرة المصارف العراقية الحكومية على واقع الجهاز المصرفي إذ تلقى العمل المصرفي ضربة قاسمة عند صدور قانون تأميم المصارف رقم 100لسنة ) - 1964الشمري (116) 2008الذي أثار جدلاً كبيراً بين المختصين من قبل المؤيدين والمعارضين لهذا القانون الذي أسمت بموجبه عشرة مصارف أجنبية

ومحلية وأصبحت تابعة إلى المؤسسة العامة للمصارف المنشأة بموجب القانون .مصطاف (4:2015وقد تضمن القانون تقوية علاقة الدولة الاقتصادية بأعمال الصيرفة إلى جانب تنظيم وتوجيه عمليات التمويل المصرفي المتمثلة بسياسة الكبح المالي التي تعتمد على الخطط الائتمانية والسقوف الائتمانية في تلبية حاجات القطاعات المختلفة من التمويل المصرفي ، الحقت المؤسسة العامة للمصارف عند تأسيس البنك المركزي حتى أواخر عام 1965وفصلت المؤسسة عن البنك المركزي ثم الحقت بوزارة المالية) .عبد النبي (112) 2007و في هذه المرحلة تنظيم المصارف التجارية في أربع مجموعات فضلاً عن مصرف الرافدين وهي )العبيدي و المشهداني (81) 2013 :

- مجموعة المصارف التجارية العراقية وشملت المصرف البريطاني للشرق الأوسط
- والمصرف الباكستاني و المصرف التجاري .
- مجموعة مصرف بغداد :وشملت المصرف العربي و مصرف بغداد مجموعة مصرف الرشيد :وشملت مصرف الرشيد و والمصرف العراقي المتحد
والمصرف الشرقي .

مجموعة مصرف الاعتماد العراقي وشملت مصرف الاعتماد المصرفي اللبناني ثم اندمجت مجموعة مصرف الرشيد في مجموعة مصرف الرافدين ليحل مصرف الرافدين محل مصرف الرشيد عام .1965
المرحلة الرابعة : (1995-1989)وفيها جرى توسيع النشاط المصرفي، استناداً إلى القانون 12لعام 1991، الذي منح بموجبه إجازات تأسيس المصارف خاصة بشكل شركات مساهمة ابتدأت بمصرفين أهليين عام 1992مما سبق يمكن الإشارة إلى أن هناك توسعاً وتطوراً في قاعدة
وشبكة القطاع المالي عموماً والقطاع المصرفي بشكل خاص .أحمد (11:2013كان الدافع
وراء تأسيس المصارف محاولة الوصول إلى تحفيز الأعمال الصغيرة في العراق بعدما كانت
المصارف الحكومية هي الوحيدة المسوح لها بمنح الائتمان، ويوضح مثل هذا الإقراض جزءاً
كبيراً من استغلال نخبة من الصناعيين والعوائل التجارية البارزة للتمويل الحكومي )المديرية
العامة للتنمية الصناعية (11) 2012و نتيجة الحاجة الماسة إلى إنشاء المصارف الأهلية لذلك شهدت هذه المدة إنشاء (15))مصرفاً أهلياً ومصرفاً مختلطاً واحداً ألا وهو المصرف المتحد للاستثمار )جاسم 2007 (136)وقد تم أنشاء المصارف الاسلامية في العراق فقد بدأت أنشطتها عام 1993عندما تأسس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية .ياسين (3)
المرحلة الخامسة : (2003-1996)تعد هذه المرحلة مهمة في واقع الجهاز المصرفي في العراق من حيث الهيكلية والتنظيم فقد صدر القرار رقم 9لعام 1996الذي سمح بموجبه للمصارف المتخصصة بممارسة الصيرفة على وفق الأسس التجارية الاعتيادية إلى جانب مهامه الأصلية وصدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي المتخذ بجلسته (1313)والمنعقد في 661997الخاص السماح للمصارف التجارية بمنح القروض المتوسطة والطويلة الأمد للأغراض العقارية و الزراعية والصناعية والمهنية وايضا في الصيرفة الاستثمارية و أصدر أيضاً قانون الشركات العامة رقم 22لسنة 1997بهدف العمل في الوحدات الاقتصادية المملوكة ذاتياً ولهذا أصبحت المصارف الحكومية التجارية والمتخصصة تعمل لكونها شركات عامة استناداً إلى القانون المذكور )الشمري (28) 2001
وفي عام 2003صدر القانون التجاري العراقي رقم 94هو يعد بمثابة خطوة رئيسية نحو إرساء النظام المالي وفق المعايير العالمية وبموجبه تحولت الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة لعمل

المصارف إلى قوة مراقبة تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي من دون قيود تحد من تحركاته وفعاليته النعيمي (103) 2008

ثانياً :نشأة المصارف الحكومية في العراق

-1المصرف الرافدين

بعد مصرف الرافدين أول مصرف تجاري مارس أعمال الصيرفة التجارية في العراق، باشر أعماله بتاريخ 1951941وبرأسمال قدره 50000ديناراً عراقياً شهد فيها المصرف صدور أنظمة داخلية عديدة تم بموجبها تنظيم أعماله وإعادة النظر في تشكيلاته الإدارية والنظام الداخلي للمصرف عقب قانون رقم 19 لعام 1974الذي جاء عقب دمج المصرف التجاري العراقي بمصرف ، و شهد المصرف في المدة الأخيرة نمواً متزايداً في مؤشراته المالية وذلك لمجموعة من السياسات أهمها التوسع في منح الائتمان بأنواعه المختلفة وانعكس بشكل إيجابي على إيرادات المصرف بسبب زيادة العمولات والأجور و الفوائد .التقرير السنوي والميزانية العامة المصرف الرافدين (2000) .

وبلغ عدد فروع المصرف الرافدين (164)فرعاً داخل العراق فضلاً عن (7)فروع في الخارج هي : القاهرة ، البحرين بيروت أبو ظبي، عمان ، صنعاء ، جبل عمان .

(http://www.rafidain-bank.gov.iq

ومن الأنشطة الاستثمارية تعامله في الاستثمار قصير الأجل وفي حوالات الخزينة التي تمثل الجانب الأكبر في النشاط الاستثماري، وبلغت الحسابات الجارية بحدود (450839)حساباً و مبالغها أكثر من (8)تريليون دينار عراقي ، أما حسابات التوفير فقد بلغ عدد المودعين (9.59)مليار دينار عراقي وبخصوص الودائع الثابتة فقد بلغ عدد الزبائن ( 5546)وبمبلغ أكثر من (138)مليار ديناراً عراقياً عام ) .2007أحمد 2013 (310)

وكان المصرف الرافدين أيضاً دور في دعم المشاريع الاستثمارية ، ولا سيما بعد تعرض العراق لخطر عصابات داعش الإجرامية في عدد من المحافظات العراقية ، و بعد مصرف الرافدين صاحب دور في عملية النمو الاقتصادي عن طريق ما يقدمه من تسهيلات ، وقد حدد البنك الدولي الهدف من تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020لدوره الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم ووفقاً لهذا الهدف اخذ مصرف الرافدين على عاتقه الشروع بتطبيق النظام المصرفي وتعزيز الشمول المالي ( .نشرة الرافدين المصرفية (3 2019)

-2مصرف الرشيد

أسس مصرف الرشيد مصرفاً تجارياً منافساً لمصرف الرافدين بموجب القانون رقم (52)لعام 1988 الصادر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة ، وقد خضع المصرف لقانون الشركات العامة ذي العدد 22لعام 1997 . هاشم و القاموسي ( 5/27 /2017)و بموجب هذا القانون استمر المصرف بتقديم خدماته المصرفية المتنوعة إلى زبائنه في مجالات التسليف للأفراد والمؤسسات والشركات كافة ويهدف إلى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات على وفق القرارات التخطيطية و خطط التنمية

( 2015 )(227)خزعل

بلغ عدد فروع المصرف (163)فرعاً و مكتباً منها (52)فرعاً و (21)مكتباً في بغداد و (84)فرعاً و (6) مكاتب موزعة على محافظات العراق ويقدم المصرف خدمات متعددة في

مجال تسويق قروض الإسكان وأنه يتفاوض لأجل تطبيق النظام المصرفي الشامل والمصرف الرشيد أهدافه ومنها المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني ولا سيما في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال وتشجيع المدخرات النقدية الوطنية للقطاع العائلي و الوحدات الاقتصادية و بمختلف أشكاله لزبائنه المقيمين وغير المقيمين بما في ذلك تقديم سلف لإنشاء المستشفيات الأهلية وسلف المصدرين الصناعيين وسلف إنشاء المشاريع السياحية ورأسمال تشغيلي قصير الأجل للقطاعات الأساسية في الزراعة والصناعة والخدمات و النقل وجاء ترتيبه بالمرتبة الثانية
في عام 2008من حيث الموجودات .نشرة التسويق المصرفي (2010) .
-3المصرف العراقي التجارة TBI) (The Bank Trade of Iraq
أسس المصرف العراقي للتجارة عام 2003وهو يستحوذ على (80%)من أعمال التمويل التجاري في العراق ويمثل المرتبة الأولى بين المصارف العربية من حيث معدل التكلفة إلى الدخل و المرتبة (332) ) عالمياً من حيث رأس المال من الدرجة الأولى للمصرف العراقي التجاري ( (25)فرعاً في جميع أنحاء العراق إذ يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية لجميع العملاء ، ولاسيما المؤسسات الحكومية والشركات والأفراد وهي جزء من مساعيه المتواصلة لتوسيع قاعدة عملائه ، و التوسع في أسواق جديدة كياناً حكومياً مستقلاً بهدف تسهيل تصدير و استيراد السلع والخدمات من وإلى العراق خدمة للاقتصاد الوطني ، يسعى المصرف العراقي للتجارة للمحافظة على الدور الريادي الذي قام به منذ تأسيسه حتى يبقى دعامة للاقتصاد الوطني وواجهة مشرقة وقد بلغ رأسمال المصرف (1,100,000)مليون دولار وبلغت أرباحه الصافية بحدود (385)مليون دولار في نهاية عام 2011وشهد في المدة الأخيرة ارتفاع رأسماله المدفوع في
3062016ليصبح (26,475,845,000,000)ترليون دينار عراقي
(https:cbiq.com.iq)
TBIاستحدث أصلاً لمعالجة مشكلة المديونية فضلاً عن تسهيل أعمال التجارة الخارجية للحكومة ، ولم تكن هناك أية ضرورة أن يتجاوز المصرف مهامه التي وجدها ، وينخرط في الاستثمار المصرفي وتقديم الائتمان )علي (35) 2018يمتلك المصرف العراقي للتجارة النظام المصرفي الشامل ، إذ قام بتقديم الخدمات المصرفية الخاصة كافة ومنها البطاقات الائتمانية وهو
بصدد ربطها مع النظام ويملك المصرف (72)جهاز صراف آلي موزعة على (30)جهازاً في بغداد و (42)جهازاً في المحافظات ) .العيساوي و عيال (81) 2015
-4المصارف المتخصصة في العراق
وهي المؤسسات المالية المتخصصة في منح ائتمان معين في قطاع اقتصادي محدد ومن أمثلتها المصارف الزراعية والصناعية والعقارية ، تقوم هذه المصارف بتمويل المشاريع بالتمويل الطويل والمتوسط والقصير الأجل في عدد من الأحيان وأنها تمارس عملية بيع وشراء العملات الأجنبية وان السبب الأساس في نشوؤها هو تمويل النشاطات أو المشاريع الاقتصادية التي تمتنع عن تمويلها المصارف التجارية الأخرى لأنها لا تحقق الربح السريع ، لذا بات من الضروري
وجود مؤسسات تمويلية متخصصة بتمويل تلك المشاريع المهمة و حسب الآتي :

أ -المصرف الزراعي
قامت الحكومة العراقية عام 1935بتأسيس المصرف الزراعي الصناعي للإيفاء بمتطلبات الصناعة

والزراعة معاً وفي الأول من نيسان عام 1936بدأ المصرف أعماله عندما بدأت الحكومة بتطبيق قانون تسوية حقوق الأراضي عام 1940، وعليه تم فصل المصرفان عن بعضهما ، والهدف كان تمويل القطاع الزراعي وإعطاء الدعم للمزارعين للارتقاء بوسائل إنتاجهم) .عجينة (206:1971وبعد عام 1947تغير اسم المصرف الزراعي إلى المصرف الزراعي التعاوني استناداً إلى قانون 110لعام 1947فقد أعطى هذا القرار أو أضاف مسؤولية جديدة وهي أن على المصرف تقديم التمويل للجمعيات التعاونية الزراعية وتمويل الزراعة بصورة عامة على وفق شروط ملائمة من دون اعتبار للربح وأن السبب وراء هذا القرار هو حصر جهة

الإقراض في المصرف) ..الشمري (350:1988
ارتفع رأسمال المصرف إلى (10))مليون دينار عراقي، واتسع نشاطه ليقوم بتمويلارتفع رأسمال المصرف إلى
(10)مليون دينار عراقي، واتسع نشاطه ليقوم بتمويل أطراف
العملية الزراعية كافة جاءت هذه العملية انسجاماً مع أهداف قانون الإصلاح الزراعي (30)عام 1958، و صدر قانون جديد للمصرف برقم (56)لعام 1959تضمن تعديلات على أهدافه وأنشطته باتجاه تطوير الزراعة وتحسينها وتوسيعها وزياده الثروة الحيوانية لذا عد المصرف
الزراعي التعاوني العراقي المصدر الأول والوحيد من المصادر الحكومية المتخصصة في التمويل الزراعي في العراق ) ..السامرائي (115) 1980
إذ صدر القرار رقم (9)الذي سمح للمصرف بممارسة أعمال الصيرفة التجارية الشاملة وتم تسجيل المصرف الزراعي التعاوني شركة عامة وفق قانون الشركات رقم (22)لعام 1997إذ عد المصرف وحدة اقتصادية ممولة بشكل ذاتي ومملوكة للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية ، لم بعد متخصصاً فقط في تمويل النشاط الزراعي ، بل سمح له بممارسة أنشطة أخرى ، دعم القطاع الزراعي و الأروائي عن طريق تشكيل إدارة جديدة خارج المصرف الزراعي و خصصت لها مبالغ سنوية في الموازنات العامة لدعم القطاع الزراعي ، وهنا يجب الإشارة إلى ربط الصندوق منذ تأسيسه بوزارة المالية لأنها المسؤولة عن المصارف الحكومية المتخصصة وكذلك إلغاء الفائدة المفروضة على القروض التي قدمها المصرف الزراعي التعاوني لزبائنه والبالغة (8%)على أن تتحمل وزارة المالية مبلغ الفائدة وذلك بموجب أحكام المادة (18)من قانون الموازنة الاتحادية العام 2013وبالرغم من المبادرات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي الزراعي )زغير
.(26-25:2017

ب -المصرف الصناعي

أسس المصرف الصناعي الزراعي عام 1935وهو أول مصرف وطني متخصص وفي عام 1940صدر القانون رقم (12)الخاص بتأسيس المصرف الصناعي مصرفاً مستقلاً متخصصاً بالائتمان الصناعي برأسمال مقداره (500000)خمسمئة ألف دينار عراقي ، إذ فصل عن المصرف الزراعي، وأصبح تابعاً لوزارة المالية ، وباشر أعماله في عام 1949برأسمال مقداره )مليون (دينار عراقي إن الهدف المعلن من إنشاء المصرف في تلك الحقبة من الزمن هو إنقاذ و تخليص سكان المدن ، ولا سيما بغداد الذين اضطروا إلى الاقتراض لقاء رهن بيوتهم السكنية لضمان تسديد الدين بما يمكنهم من الانفاق الاستهلاكي .
)طه (242) 2006

وفي عام 1991صدر قانون المصرف الصناعي المرقم ( 33 )ليكون مصرفاً إنمائياً متخصصاً يتمتع بشخصية معنوية و فضلاً عن الاستقلال الإداري و المالي ) .الساعدي (289:2017)وفي عام 2001ازداد رأسمال المصرف فقد بلغ (400)مليون دينار عراقيا و
ازداد فروعة بلغت (6)فرع وفي بداية عام 2007بلغ رأسماله (25000)مليون دينار عراقي ثويني .
(196) 2010ثم أصبح شركة عامة ، أسهم المصرف الصناعي في تأسيس عدة شركات صناعية شكلت القطاع الصناعي المختلط لكون هذا أهمية في تطوير الاقتصاد الوطني ويهدف المصرف إلى تعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات الاستثمار عن طريق منح القروض (https:www.indbk.gov.iqa)

ج -المصرف العقاري

ظهرت الحاجة إلى تأسيس مصرف عقاري بسبب قلة المعروض من المساكن تقابلها زيادة في الطلب وبالأخص بعد ارتفاع المعدلات السكانية، وارتفاع تكلفة الحصول على الأموال لبناء مؤسسات الإقراض التجاري فكان لابد من وجود مؤسسة معنية بهذا الشأن لتخفض من مشكلة السكن لذا تأسس المصرف العقاري بموجب القانون رقم 18لعام ) - 1948الشماع (83:1979

إن الهدف من إنشاء المصرف هو تمويل المشاريع الإسكانية للمواطنين ذوي الدخل المحدود .وتشجيع الحرف الصغيرة وبسبب طبيعة تمويلها الطويل الأجل زاير وآخرون (44) 2018وباشر المصرف أعماله في العام 1949برأسمال اسمي مقداره )مليون (دينار عراقي ونظراً الانخفاض أسعار الفائدة فقد أقبل المواطنون على الاقتراض حتى عجز رأسمال المصرف عن
تلبية طلبات المقترضين ) .عكاوي (16) 2013

بعد عام 1968ارتفعت عمليات الإقراض لتصل إلى (100913 )معاملة بمعدلات قروض تتروح بين (1200-500)دينارا عراقيا وقد توسع المصرف في ممارسة نشاطاته المختلفة بشكل كبير في عام 1980، من تطبيق قرار إلغاء الفائدة القانونية المفروضة على القروض العقارية ، للسكن وزيادة الحدود العليا للإقراض وتمديد آجال تقسيطها مما أدى إلى توسع قاعدة الإقراض وبذلك يكون المصرف قد مارس دوراً اقتصادياً واجتماعياً مضحياً بمبالغ الفوائد التي كان يمكن أن يحصل عليها المصرف ، وفي عام 1991 ارتفعت المعاملات لتصل إلى )مليون (معاملة واستمر المصرف بمنح القروض حتى عام 1995، بلغت نحو (5,014,324)مليار دينار عراقي و نحو (990,980)معاملة وبعد عام 2004قام المصرف بمنح قروض الإسكان ، للنهوض بالواقع الاقتصادي والإنساني للبلد لتفعيل نشاط الصيرفة العقارية في المصرف العقاري

الذي توقف عن مزاولة هذا النشاط منذ عام 2013بادر البنك المركزي العراقي بدعم المصارف التخصصية ومن ضمنها المصرف العقاري العراقي بإقراضه مبلغ من المال يستثمره المصرف في إقراض المواطنين ، لتوفير دور سكنية لهم وبالتالي حل أزمة السكن قدر الإمكان وقد
عرضت هذه التعليمات على مجلس إدارة المصرف في جلسته (11)المنعقدة بتاريخ
27122015حصلت الموافقة على إقراره وحسب القرار المرقم (5)المصادق عليه من وزارة المالية (https:reb.gov.iq).

د -مصرف النهرين الإسلامي

أسس مصرف النهرين الإسلامي بموجب القانون رقم 95لعام 2012و يهدف المصرف إلى المساهمة في دعم وتنمية الاقتصاد في مجال تقديم الخدمات المصرفية والمالية ، قام المصرف يفتح الحسابات الجارية

لدوائر الدولة ولشركات القطاع العام والخاص وفتح حسابات جارية لدى المصارف الحكومية والأجنبية وفتح الحسابات الاستثمارية وقبول الإبداعات فيها الأغراض الاستثمار ومجالات التمويل المختلفة لدى المصارف الإسلامية ومنها المرابحة و الاستصناع و المضاربة والمشاركة وغيرها وقبول الإبداعات في حسابات الودائع عند الطلب بدون منح أية فوائد على أرصدتها .جريدة الوقائع العراقية (5-4:2012في عام 2015بدء عمل المصرف وهو أول مصرف حكومي إسلامي برأسمال مقداره (50,000,000,000 مليار دينار عراقي وبعد مصرف النهرين الإسلامي ذو شخصية معنوية ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويقدم الخدمات المالية والمصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتنمية الاقتصاد العراقي و يمثله المدير العام أو من يخوله) .سدخان و الدخيل (44:2013

ثالثاً:القطاع المصرفي في العراق بعد عام (2003)

بعد النظام المصرفي القطاع الرئيس والممول لمختلف العمليات الاقتصادية والاجتماعية وذلك في إطار أهداف وسياسات خطط التنمية ، لذا منذ عام 2003التي وضعت على عاتق النظام المصرفي في العراق وجعله يتوافق مع المعطيات الجديدة التي تمثلت أولها في إصدار القانون 56لعام 2004بموجب سلطة الائتلاف الموقتة والتي تضمنت إعادة هيكلة عمل السياسة النقدية من خلال جملة من المعطيات تمثلت كالآتي ) :سعد (23) 2015 .

-1مجابهة الضغوط التضخمية التي شهدها الاقتصاد العراقي على مدى عقود .

- 2الاستقلالية في إدارة البنك المركزي .

- 3ايقاف تقديم الإقراض للحكومة .

- 4تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف الجديدة و القائمة، بما لا يقل عن مليار دينار .للمصرف القائم و 50مليار دينار للمصرف الجديد .

- 5تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من 42%إلى 25%و يضمنها 5%على شكل نقد في خزائن المصرف نفسه ، و 20%تحفظ لدى البنك المركزي .

- 6إقامة نافذة العملة الأجنبية للإسهام في تحسين الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي و سد الطلب المحلي المتزايد على العملة الأجنبية الدولار

- 7بموجب القانون رقم 94لعام 2004تأسست مصارف إسلامية أخرى إذ وصل عددها إلى ثمانية مصارف في نهاية عام 2011وتعود ملكيتها بالكامل إلى القطاع الخاص برأسمال مقداره 702.4مليار دينار أي يعادل نسبة 24%من رأس المال الكلي للمصارف الخاصة وتمارس أعمالها على وفق أحكام الشريعة الإسلامية .ياسين (4)وفيما بعد اصدر قانون المصارف الإسلامية رقم (43)لعام 2015لتأسيس أول مصرف إسلامي حكومي في العراق ألا وهو
مصرف النهرين الإسلامي ) .البنك المركزي العراقي (8:2015

- 8ومن جهة الإصلاحات الأخرى السماح للمصارف الأجنبية بالعمل استنادا إلى منهجية التحول نحو اقتصاد السوق استنادا إلى :

ا -تحديد أسعار الفائدة وإلغاء خطط الائتمان.

ب -فتح باب العمل للمصارف الأجنبية سواء من خلال المشاركة في المصارف المحلية من دون وضع أي حدود النسبة المشاركة أو فتح فروع لها في العراق من دون أن تحدد رأس المال فضلاًعن إمكانية فتح

مكاتب تمثيل لها .
- 9ومن القضايا التي شرعت ضمن الإصلاحات كان تشريع قانون مكافحة غسيل الأموال رقم 93لسنة 2004فقد أخضعت سابقاً لأحكام قرار مجلس قيادة الثورة السابق رقم 15لسنة 1997،
وكان الغرض من صدور ذلك القانون التأمين وحماية المؤسسات المالية ، سيما الانفتاح على العالم الخارجي وشروع المؤسسات المالية في عمليات التحويل السريع الرؤوس الأموال .
10ضمن تعزيز التجارة العراقية قامت الحكومة في تشرين الثاني 2003بتأسيس المصرف التجاري العراقي TBIبرأسمال قدره 100مليون دولار من صندوق التطوير العراقي و عمل هذا المصرف على مساعدة العراق لإعادة ترسيخ جدارته الائتمانية دولياً وتعزيز تدفق شبكة من العلاقات المالية وتمكين ضمان الحوالات المالية بين العالم الخارجي و العراق .الشمري
(106:2008)
رابعاً :تحليل واقع نشاط المصارف التجارية

تمارس المصارف التجارية العديد من الأدوار المتنوعة في النشاط الاقتصادي وبحسب طبيعة النظام الاقتصادي و السياسي السائد بالبلد فالمدة التي سبقت تغيير النظام السياسي في العراق كان نشاطها يختص بتمويل الأنشطة الحكومية في حين أجرى العديد من الإصلاحات بما يتناسب مع متطلبات التمويل نحو اقتصاد السوق و بعد عام 2004شهدت المدة (2004)
(2017)ارتفاعاً واضحاً في حجم الودائع المصرفية وفيما يأتي تحليل المؤشرات المصارف التجارية وهي :

1تحليل مؤشر الودائع المصرفية
تعد الودائع المصرفية الأكثر أهمية في ميزانيات المصارف التجارية إذ تمثل القسم الأكبر من مواردها وأن نمو الودائع يعكس مدى التطورات في قدرة النظام المصرفي عامة والمصارف التجارية خاصة لتعبئة المدخرات للحد من توجيه الأموال نحو القضايا الاستهلاكية فضلاً عن إسهام هذه المصارف في منح الائتمان وتحقيق النمو الاقتصادي

**دور التمويل المصرفي الحكومي في الأنشطة الاقتصادية**

بعد النمو الاقتصادي واحداً من الموضوعات المهمة لأنه ظاهرة تستحق الوقوف عندها كونه يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي وتلبية حاجات الأفراد الأساسية ، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى النمو

الاقتصادي في العراق وتتكلم عن تحليل التمويل المصر في الحكومي وأثره في تحفيز النمو الاقتصادي العراقي للمدة (2004-2017)من متغيرات مختارة هي )الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة، والاستثمار والرفاهية (و التطرق إلى التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العراقي و توضيح المقترحات لتطوير القطاع المصرفي .

أولاً : النمو الاقتصادي في العراق.

شهد الاقتصاد العراقي من العقود الماضية تراجع معدلات نمو القطاعات الاقتصادية وتوقف بعضها، نتيجة السياسات التي انتهجتها الحكومات السابقة وزج العراق في حروب وعقوبات وإيقاف تصدير النفط الذي يعد المصدر الأول في رفد العراق بالعائدات الخارجية وفي السنوات التي تلت عام 2003سمح للعراق بتصدير النفط وتحقيق عوائد من العملة الأجنبية انعكست على تطوير القطاعات الاقتصادية النقل والخدمات ....والخ ، فضلاً عن فتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات وهو ما انعكس على رقد الطلب المحلي بهيكل منوع من السلع والخدمات الان المميز الوحيد سواء في العقود الماضية أم الحالية وهو اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط مورداً رئيساً في رفد الاقتصاد العراقي بالعائدات وهو بذلك عرضة لتذبذبات أسواق النفط العالمية كما حدث عام 2008، إذ إن حساسية أسعار النفط شديدة اتجاه التغيرات الخارجية .
وقد وجدت القطاعات الاقتصادية دورها في المساهمة في GDPإذ بلغت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي عام 2004نحو (57.96%)وبلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات إلى (32.85)وبلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة إلى (7.43) GDP ونسبة مساهمة قطاع الصناعة إلى ) (1.76%حسين و رسن (124) 2017، وفي عام 2017حققت الأنشطة السلعية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (53.8%)ومساهمة
الأنشطة التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي (20.5%)وشهدت الأنشطة الخدمية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ) . (25.7%)البنك المركزي العراقي (14: 2017

تستطلع المصارف الحكومية اليوم بجهة تمويل القطاعات الاقتصادية في العراق إذ إن مجمل التمويل يعود لتلك المصارف في ظل تراجع واضح للمصارف الخاصة ، التي لا تعمل بأبسط مقومات الصيرفة الحديثة ، وهذا يعود لسياسات المصارف الائتمانية ومنها ما يعتمد على بيع وشراء العملة فقط ومنها ما يتعامل بالأسهم والسندات وغير ذلك ، على الرغم من الإصلاحات المصرفية الهيكلية التي تطرق إليها سابقاً لذا سنتناول العلاقة بين التمويل المصرفي الحكومي وأثره في تحفيز الأنشطة الاقتصادية :

ثانيا :تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الحكومي والاستثمار

بعد الاستثمار الركيزة الأساسية من ركائز النمو الاقتصادي والمحرك الأساسي والحيوي والديناميكي

لعجلة الاقتصاد والتنمية وهو أحد العوامل المحددة
للطاقة الإنتاجية والمحفز للأنشطة الإنتاجية وهو وحده
القادر على تحريك عملية النمو الاقتصادي وتحقيق
أهداف البلد وطموحاته الاقتصادية والاجتماعية

ولتوضيح هذه العلاقة ينظر الجدول (1)المدرج أدناه:

نسبة الائتمان النقدي الحكومي إلى الاستثمارات العراقية للمده ( 2004-2021 )
(مليون دينار)

| السنوات | الاستثمارات العراقية | معدل النمو السنوي | اجمالي الائتمان النقدي الحكومي | اجمالي الائتمان النقدي الحكومي الى الاستثمارات العراقية % |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 1,076,225 | | 204,406 | 18.99 |
| 2005 | 1,406,780 | 30.71 | 767,163 | 54.53 |
| 2006 | 2,402,937 | 70.81 | 783,884 | 32.62 |
| 2007 | 3,864,737 | 60.83 | 1,071,884 | 27.72 |
| 2008 | 3,055,803 | -20.93 | 609,153 | 19.93 |
| 2009 | 3,304,308 | 8.13 | 1,043,895 | 31.59 |
| 2010 | 6,228,635 | 88.50 | 3,194,404 | 51.28 |
| 2011 | 4,733,657 | -24.00 | 8,987,768 | 189.86 |
| 2012 | 4,303,740 | -9.08 | 13,788,586 | 320.38 |
| 2013 | 3,122,958 | -27.43 | 13,004,479 | 416.41 |
| 2014 | 5,494,051 | 75.92 | 16,377,926 | 298.10 |
| 2015 | 10,126,307 | 84.31 | 18,682,628 | 184.49 |
| 2016 | 11,319,180 | 11.77 | 18,999,153 | 167.84 |
| 2017 | 14,829,012 | 31.00 | 18,500,536 | 124.75 |

من بيانات الجدول (10)شهدت الاستثمارات إجمالاً مسارات متعددة طوال مدة البحث (2004-2017)إذ بلغ إجمالي الاستثمارات نحو (1,076,225مليون ديناراً عراقيا عام 2004ونسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى الاستثمارات (18.99)وذلك نتيجة تزايد

الاهتمام بالاستثمار لدفع عجلة النمو الاقتصادي في العراق

ومن ثم ارتفعت الاستثمارات إجمالاً إذ بلغت (3,055,803)مليون ديناراً عراقيا ولكن حققت معدل نمو سالب (0.23)عام 2008وذلك نتيجة أحداث الأزمة المالية المذكورة سابقاً فضلاً عن تدهور الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي وما شهدته السنوات اللاحقة من تذبذبات في إجمالي الاستثمارات في عام 2009 ارتفع إجمالي الاستثمارات إذ بلغت نحو 3,304,308)مليون ديناراً عراقيا وبمعدل نمو سنوي (0.08) وبنسبة مساهمة الائتمان النقدي الحكومي في إجمالي الاستثمارات بلغت (31.59)نتيجة تحسن الوضع الأمني وسيطرة الحكومة على المشهد السياسي

وعلى مرافق الحياة وانخفضت عمليات الإرهاب وفي
عام 2013إذا بلغ إجمالي الاستثمارات (3.122,958)
مليون ديناراً عراقيا وبمعدل نمو سنوي سالب (0.32)
وشكلت نسبة عالية من إجمالي الائتمان النقدي
الحكومي إلى إجمالي الاستثمارات التي بلغت نحو (416.41)
إن الاستثمارات إجمالاً اتخذت مساراً تصاعدياً ففي عام 2014بلغ إجمالي الاستثمارات (5,494,051
مليون دينارا عراقيا وبلغت نسبة الائتمان النقدي الحكومي (10-298%)واستمرت بالارتفاع في السنوات
اللاحقة وفي عام 2017ارتفعت إلى (14,829,012)مليون ديناراً عراقياً بمعدل نمو سنوي (0.27)
ووصلت نسبة مساهمة الائتمان النقدي الحكومي إلى إجمالي الاستثمارات (124.75)كما هو موضح في
الشكل (12)

ثالثاً : تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الحكومي والنمو الاقتصادي

واجه الاقتصاد العراقي تحديات جمه في العقود الماضية أثرت عليه بشكل سلبي ، بالذات في عقد التسعينات من القرن المنصرم نتيجة العقوبات الدولية عام 1995التي قصمت ظهر الاقتصاد العراقي وتراجعت على أثرها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، لذا اتخذت أولى خطوات الإصلاح في تحقيق معدلات نمو عالية لمت الطلب المحلي المتزايد بعد عام 2003

من خلال الزيادة أو التوسع في الاتفاق العام ومنح الائتمان الطويل الأجل.

من بيانات الجدول (2) نلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العراق اتخذ مسارا تصاعدياً مما يدل على التحسن الذي طرأ على هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من أن ذلك
التحسن كان دون المستوى المطلوب ولم يسهم في رقد الطلب المحلي المتزايد إلا أنه في تحسن مستمر إذ
سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (53,235,358)مليون ديناراً عراقياً عام 2004وبنسبة إجمالي
الائتمان
النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.38)بسبب
التدهور الذي كان يعيشه الاقتصاد العراقي في عام
2003و مرورة بالأزمات الاقتصادية المتعاقبة التي
انعكست على الموارد الاقتصادية كافة في العراق التي
كانت تنفق في مجالات غير مجدية

الجدول رقم(2)

نسبة الائتمان النقدي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2004-2021)

(مليون دينار)

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية | معدل النمو السنوي | اجمالي الائتمان النقدي الحكومي | نسبة اجمالي الائتمان النقدي الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي% |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 53,235,358 | | 204,406 | 0.38 |
| 2005 | 73,533,598 | 38.12 | 767,163 | 1.04 |
| 2006 | 95,587,954 | 29.99 | 783,884 | 0.82 |
| 2007 | 111,455,813 | 16.60 | 1,071,587 | 0.96 |
| 2008 | 157,026,061 | 40.88 | 609,153 | 0.38 |
| 2009 | 130,642,187 | -16.80 | 1,043,895 | 0.79 |
| 2010 | 167,093,204 | 27.90 | 3,194,404 | 1.91 |
| 2011 | 217,327,107 | 30.06 | 8,987,768 | 4.13 |
| 2012 | 254,225,490 | 3.692 | 13,788,586 | 5.42 |
| 2013 | 267,395,614 | 5.17 | 13,004,479 | 4.86 |
| 2014 | 266,420,384 | -0.36 | 16,377,926 | 6.14 |
| 2015 | 199,715,699 | -25.03 | 18,682,628 | 9.35 |
| 2016 | 203,869,832 | 2.08 | 18,999,153 | 9.31 |
| 2017 | 225,995,179 | 10.85 | 18,500,536 | 8.18 |

الجود رد السنوات (1) (2004-2006)البنك المركزي العراقي البيانات الاقتصادية والاحصائية القطاع الحقيقي قسم الناتج محلي الإجمالي منشور على موقع البنك wwching orgالسترات (2007-2017)لبنك المركزي العراقي المديرية العامة الاحصاء والابحاث النشرات السنوية أعداد مختلف.

الصمود (3)السنوات (2004-2015)لبنك المركزي العراقي المديرية العامة الاحصاء والأبحاث النشرات السنوية أعداد مختلفة السنوات (2016-2017)البنك المركزي العراقي البينات الاقتصادية والإحصائية القطاع النقدي قسم
الانتمان منشور على موقع البكwww.ching.org
العود (4) (2)من الحساب الباطة
ثم ارتفع إلى (157,026,061)مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (40.88)عام 2008نتيجة تقول البلد في منعطف جديد بعد تغيير النظام السياسي و الفتاح العراق على العالم الخارجي وما رافق ذلك من التغيرات الكثيرة في جميع السياسات المتبعة ورفع العقوبات الاقتصادية التي صاحبها ارتفاع في أسعار النفط أبواصل وشكلت النسبة إجمالي الائتمان النقدي
الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.38)، وثم
انخفضت إلى (130,642,187)مليون
ديناراً عراقياً وبمعدل نمو منخفض (16.80)بسبب آثار
الازمة المالية وحققت نسبة ( 0.79 )مساهمة عام .2009

ثم أخذت بالارتفاع في السنوات اللاحقة وحققت نسب مرتفعة ، وفي عام 2014أنخفض الناتج المحلي الإجمالي (266,420,384)بمعدل نمو سالب( 0.36 )

بسبب الحرب داعش التي شهدها العراق الانها حققت نسبة مساهمة عالية (6.14)، وفي عام 2017بلغ إجمالي الائتمان النقدي الممنوح (18,500,536)مليون ديناراً عراقياً، فقد بلغت نسبة (8.18)يعزى هذا التوسع في الائتمان النقدي الحكومي إلى زيادة الطلب والعرض على الائتمان النقدي وإلى زيادة الائتمان النقدي المقدم لكافة القطاعات وبالذات
المصارف الحكومية التواصل المصارف
الحكومية رفد القطاعات الاقتصادية ولتوضيح ذلك ينظر في الشكل ادناه

الشكل (1)

التطورات الحاصلة في إجمالي الائتمان النقدي الحكومي إلى الاستثمارات العراقية للمدة (2004-2021)

المصدر :من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1)

رابعاً :تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الحكومي بتحفيز التجارة

تعد التجارة من أهم الركائز الاساسية لتحقيق النمو الاقتصادي ، و عاملاً مهماً لأقامه العلاقات الاقتصادية الخارجية ، لذا فأن الدول تسعى إلى اصدار العديد من الاجراءات لتنظيم التجارة لكي يضمن مساهمتها في

الناتج المحلي الاجمالي ، ولتحقيق ذلك توصي المصارف بضرورة التعامل بها بكونها أحد الروافد لتمويل التجارة ويؤدي الى تحسن في الميزان التجاري وينعكس ذلك ايجابياً على أقامه المشاريع الانتاجية التي تحقق النمو الاقتصادي ويتم توضيح ذلك بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

الجدول(3)

اجمالي الائتمان النقدي الحكومي الى الميزان التجاري في العراق للمدة(2004-2021) (مليون دينار)

| السنوات | الميزان التجاري | معدل النمو السنوي | اجمالي الائتمان النقدي الحكومي | اجمالي الائتمان النقدي الى الميزان التجاري% |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 5,073,876 | | 204,406 | -4.02 |
| 2005 | 5,427,955 | -206.97 | 767,163 | 14.13 |
| 2006 | 17,341,407 | 219.48 | 783,884 | 4.52 |
| 2007 | 28,819,820 | 66.19 | 1,071,587 | 3.72 |
| 2008 | 40,029,922 | 38.89 | 609,153 | 1.52 |
| 2009 | 8,316,360 | -79.22 | 1,043,895 | 12.55 |
| 2010 | 16,888,950 | 103.08 | 3,194,404 | 18.91 |
| 2011 | 45,686,160 | 170.50 | 8,987,768 | 16.67 |
| 2012 | 51,365,798 | 12.43 | 13,788,586 | 26.84 |
| 2013 | 46,397,472 | -9.67 | 1,300,479 | 28.02 |
| 2014 | 45,217,480 | -2.54 | 16,377,926 | 36.22 |
| 2015 | 12,201,070 | -73.01 | 18,682,628 | 153.12 |
| 2016 | 14,249,686 | 16.79 | 18,999,153 | 133.33 |
| 2017 | 29,283,520 | 105.50 | 18,500,536 | 63.17 |

العمود (1)البنك المركزي العراقي المديرية العامة الاحصاء والابحاث النشرات السنوية أعداد مختلفة

العمود (3) السنوات (2004-2015) البنك المركزي العراقي المديرية العامة الاحصاء والأبحاث النشرات السنوية أعداد مختلفة السنوات (2016-2017)المركزي العراقي البيانات الاقتصادية والاحصائية القطاع النقدي قسم الائتمان منشور على موقع البنك www.cbiraq.org

العمود (4) (2)من احتساب الباحث

يتضح أن الميزان التجاري حقق عجزاً بلغ (5,073,876)مليون ديناراً عراقيا وبلغت النسبة إجمالي الائتمان النقدي الحكومي إلى الميزان التجاري (4.02)عام 2004وذلك بسبب الانفتاح التجاري الذي شهده العراق اثر زيادة الاستيرادات على الصادرات العراقية حقق الميزان التجاري تحسنا بفوائض متتالية حتى وصلت
الى عام 2008الى 40 )،029، ( 922مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (0.33)وشكلت نسبة إجمالي الائتمان النقدي

الحكومي الممنوح إلى الميزان التجاري (1.52)وسرعان ما اتخذ الميزان التجاري مساراً تنازلياً في عام

2009إذ بلغ (8,316,360)مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي سالب (1.57)نتيجة التراجع في أسعار النفط بشكل متدن بسبب الأزمة المالية التي تم ذكرها سابقا إلا أنها حققت نسبة مساهمة عالية (12.55)وثم اتخذت حالة الميزان التجاري مساراً تصاعديا وحققت معدلات نمو عالية للسنوات اللاحقة نتيجة الزيادة الحاصلة في الصادرات وفيعام 2013انخفض الميزان التجاري إلى (46,397,472مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (0.10)ونسبة مساهمة للائتمان النقدي الحكومي إلى الميزان التجاري بلغت نحو
( 28.02%)وهذا يدل على دعم الائتمان النقدي الحكومي لقطاع التجارة ويمكن متابعة التطورات في المدة (2014-2017)إذ استمر الفائض في الميزان التجاري ليصل إلى
(12,201,070)مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سالب
(1.31)في عام 2015نتيجة الحرب التي خاضها
العراق ضد )داعش (ولترتفع إلى (29,283,520مليون
ديناراً عراقي وبمعدل نمو (0.72)ونسبة مساهمة
الائتمان النقدي الحكومي إلى الميزان التجاري (63.17%)عام 2017يرجع سبب ذلك لتحسن وضع البلد من خلال تحرير بعض المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم الإرهابي ويمكن توضيح إجمالي الائتمان النقدي الحكومي إلى الميزان التجاري في الشكل أدناه

خامساً :التمويل المصرفي الحكومي وأثره في تحقيق الرفاهية

من بيانات الجدول (12)يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اتخذ مساراً تصاعدياً بلغ 3,632,544)مليون ديناراً عراقياً وبنسبة (5.62)عام 2004ليواصل الارتفاع إلى (4,313,243)مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (0.03)عام 2010نتيجة هذا الارتفاع هو حدوث تغيرات كبيرة في جميع الأوضاع في العراق ومنها ازدياد حجم الائتمان المصرفي إذ قام البنك المركزي العراقي بتشريع الكثير من القوانين ومنها إلغاء السقوف الائتمانية المتمثلة بتحرير أسعار الفائدة على الودائع وعلى منح الائتمان مما أسهم بتوسع المصارف الحكومية في منح الائتمان وخلق المنافسة بين المصارف العامة وايضا زيادة رواتب الموظفين واجور العاملين في القطاعات الاقتصادية نتيجة زيادة الايرادات النفط ، و في عامي 2014 2015حققت معدلات نمو منخفضة بلغت (0.67 2.5نتيجة الأحداث التي تعرض لها العراق لكن حققت نسب عالية بلغت (373.74- 325.44)وهذا يدل على دعم الائتمان المقدم من قبل المصارف، في عام (5,220,598) 2017مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (0.04)وبنسبة بلغت (354.37)بسبب منح المصارف الائتمان في السنوات السابقة بسبب الاحداث التي مر بها العراق.

أما بخصوص انفاق الأسر المعيشية فقد بلغ (19,538,773)مليون ديناراً عراقياً عام 2004واستمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة ، إذ شهد انخفاضاً عام 2015فقد بلغ (124,352,100)مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (0.13 )نتيجة حرب )داعش (وعلى الرغم من الانخفاض الانها حققت نسبة عالية بلغت (15.02)، ثم عاود الارتفاع إلى (141,539,962)مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (0.07)عام 2017نتيجة تحسن أوضاع البلد السياسية والاقتصادية.

الجدول رقم(4)

نسبة الائتمان النقدي الحكومي الى نصيب الفرد من الناتج المحلي وانفاق الاسر المعيشية في العراق للمدة (2004-2021) (مليون دينار)

| السنوات | نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي | معدل النمو السنوي | انفاق الاسر المعيشية | معدل النمو السنوي | اجمالي الائتمان النقدي | اجمالي الائتمان النقدي الى متوسط نصيب الفرد% | اجمالي الائتمان النقدي الى انفاق الاسر المعيشية% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 3,632,544 | | 19,538,773 | | 204,406 | 5.62 | 1.04 |
| 2005 | 3,695,256 | 1.72 | 27,593,240 | 41.22 | 767,163 | 20.76 | 2.78 |
| 2006 | 3,969,297 | 7.41 | 35,526,340 | 28.75 | 783,884 | 19.74 | 2.20 |
| 2007 | 3,925,822 | -1.09 | 42,963,013 | 20.93 | 1,071,587 | 27.29 | 2.49 |
| 2008 | 4,143,615 | 5.54 | 49,091,356 | 14.26 | 609,153 | 14.70 | 1.24 |
| 2009 | 4,171,409 | 0.67 | 68,256,193 | 39.03 | 1,043,895 | 25.02 | 1.52 |
| 2010 | 4,313,243 | 3.40 | 72,026,324 | 5.52 | 3,194,404 | 74.06 | 4.43 |
| 2011 | 4,497,745 | 4.27 | 77,412,594 | 7.47 | 8,987,768 | 199.82 | 11.61 |
| 2012 | 4,960,480 | 10.28 | 101,000,000 | 30.46 | 13,788,586 | 277.96 | 13.65 |
| 2013 | 5,163,162 | 4.08 | 132,696,000 | 31.38 | 13,004,479 | 251.87 | 9.80 |
| 2014 | 5,032,519 | -2.53 | 141,724,800 | 6.80 | 16,377,926 | 325.44 | 11.55 |
| 2015 | 4,998,765 | -0.67 | 124,352,100 | -12.25 | 18,682,628 | 373.74 | 15.02 |
| 2016 | 5,484,745 | 9.72 | 131,552,300 | 5.79 | 18,999,153 | 346.39 | 14.44 |
| 2017 | 5,220,598 | -4.81 | 141,539,962 | 7.59 | 18,500,536 | 354.37 | 13.07 |

سادسا :تطور القطاع المصرفي في العراق

1.تحسين البنية التحتية المصرفية :يجب تحسين البنية
التحتية المصرفية في العراق، بما في ذلك تحديث وتطوير الشبكة المصرفية وتقنية المعلومات المصرفية .
يمكن أن يسهم ذلك في تعزيز الخدمات المصرفية وتحسين كفاءة العمليات المصرفية] .مصدر World :
[Bank - Iraq Financial Sector Review (2019)

.2تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد :يجب تعزيز الشفافية في القطاع المصرفي وتعزيز جهود مكافحة الفساد .
ينبغي تطبيق معايير صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الرقابة المالية] .مصدر:
البنك المركزي العراقي -قانون مكافحة غسل الأموال
وتمويل الإرهاب رقم 39لسنة .[2015

.3تقديم التمويل للقطاع الخاص :يجب أن تزيد البنوك
في العراق من تمويلها للشركات الصغيرة والمتوسطة

وتعزيز دورها في تمويل القطاع الخاص وتحفيز النشاط
الاقتصادي ].مصدر :البنك المركزي العراقي
استراتيجية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في العراق[

.4تعزيز التعليم المصرفي والمالي :يجب تعزيز التعليم المصرفي والمالي للجمهور والعاملين في القطاع المصرفي .يمكن تقديم برامج تدريبية وورش عمل لتعزيز الوعي المصرفي وتطوير المهارات المصرفية للعاملين في القطاع المصرفي والعملاء] .مصدر :البنك المركزي العراقي -برامج التثقيف المصرفي.[

.5تعزيز التمويل الإسلامي :يمكن تعزيز قطاع التمويل الإسلامي في العراق لتلبية احتياجات العملاء المسلمين وتعزيز التنوع في الخدمات المصرفية .ينبغي على البنوك العراقية توفير منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مصدر :البنك المركزي العراقي -القواعد والأطر التنظيمية للتمويل الإسلامي.[

**المصادر/**


-1القرآن الكريم
-2صلاح الدين حسن السيسي ،القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ، عالم الكتب ،القاهرة ،2003، ص25
-3الحاج طارق ،مبادئ التمويل ،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمّان 2002
-4فائض جمعة العبيدي ، مدخل للأقتصاد الكلي التحليلي ، دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،2017 ، ص307
-5فليح حسن ،خلق التنمية والتخطيط الاقتصادي،عالم الكتب الحديثة ،اربد ، الاردن ،2006،،ص122
-6يحيى غني النجار ،أمال عبد الامير شلاش ، التنمية الاقتصادية نظريات مشاكل مبادئ والسياسات، جامعة بغداد ،1991،ص 164
-7هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي ،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، الاردن ،ط 1،ص 381
-8فايز إبراهيم الحبيب ، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي،مطابع جامعة الملك سعود ،المملكة العربية السعودية،ط1، 1985 ،ص66
-9عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي،الرياض،جانعة الملك عبد العزيز ، 2009،ص 41-42
-10البنك المركزي العراقي